تأمين العمال

بقلم الأستاذ عبد الحميد عبد الغنى

يتعذر على المرء أن يؤدى عملا منتجا وأن يثابر على أدائه أمدا طويلا إلا اذا كان آمنا : آمنا على حياته ، آمنا على قوته ، آمنا على زوجه وولده ، آمنا على كل هذه الأمور التى يعيش الفرد بها ولها مهما تكن ثروته أو مكانته .

والعامل أولى الناس جميعا بأن يشعر بهذا الأمن مهيأ له فى كل آن . ذلك أنه يعيش عادة على نظام "رزق يوم فيوم" إذ ليس له مدخر أو رصيد يأخذ منه و يعيش عليه إذا قعدت به ظروف طارئة عن كسب قوته حينا ما . فاليوم الذى يمنعه فيه المرض من العمل ، أو يبلغ به الكبر مبلغ العجز ، أو يوصد فى وجهه باب الرزق لأمر ما ، هو اليوم الأسود الذى يحرم فيه من الكسرة التى تحفظ عليه وعلى امرأته وعلى أولاده آخر رمق فى الحياة !

ولا سبيل الى تهيئة هذا الأمن وتيسيره للطبقة العاملة إلا اذا أنشئ لها نظام "التأمين الاجتماعى" ، الذى يؤمن أفرادها مما قد ينتابهم من غوائل المرض والاصابة والشيخوخة والوفاة والبطالة ، تأمينا يسيرا لا يحمل العامل الصغير عبئا يعنته ويرهقه عسرا .

ابتكر السياسى الألمانى "بسمارك" هذا النظام حين رأى المبادئ الاشتراكية تغمر الشعب الألمانى وتتفشى بين طبقاته ، والأحزاب الاشتراكية تنمو وتزكو ويكثر أشياعها ومؤيدوها ، فأراد أن يصرف العمال عن الفكرة الاشتراكية التى كانت تناقض وتناوئ آراءه وأطماعه السياسية ، وذلك بإنشاء نظام التأمين الاجتماعى الذى يهيئ للعمال من الأمن الشامل والخير الوافر ما لا يدع بهم حاجة الى الآراء والأنظمة الثورية المتطرفة . وقد وفق بسمارك فى أول العقد التاسع من القرن الماضى الى إصدار أول جزء من نظام التأمين الاجتماعى ، بعد أن أبلى بلاء حسنا فى اقناع الريشستاغ بضرورة تأمين العمال صونا لهم من الآراء والمذاهب التى تقوض الدعائم الاجتماعية القائمة ، وبعد أن استفز فى رجاله عاطفتهم الدينية فنهضوا يدفعون عن الطبقة العاملة ما تستهدف له من الكوارث والاخطار .

ثم أخذت دول أخرى تتأثر خطى ألمانيا فى تأمين عمالها تأمينا اجتماعيا ، فانبث هذا النظام رويدا رويدا فى أرجاء أوربا وأمريكا وأصبح الآن يعم كل الدول الآخذة بأسباب الصناعة الحديثة ، فأمكن لها أن تدفع عن نفسها عادية الآراء والمذاهب التى تخشى بأسها

وشرها على نظمها القائمة ، كما تهيأ لها أن تنشئ وتدعم حياتها الصناعية بفضل ما أتاحته للطبقة العاملة الغالبة من أسباب الأمن واليسر والرخاء .

ولا شك أن مصر فى نهضتها إلى المدنية الصناعية ، وفى طموحها إلى العدالة الاجتماعية ، مفروض عليها أن تفكر فى نظام التأمين الاجتماعى فتأخذ به خطوة خطوة إن لم يسعها أن تقيمه دفعة واحدة ، تحقيقا لما ترجوه فى حياتها المادية من اليسر والرخاء ، وتهيئة لما تريده لنظامها الاجتماعى من الأمن والسلام .

فما هى الفكرة التى يقوم عليها نظام التأمين الاجتماعى به ؟

إن كثيرا من الأخطار والكوارث التى يستهدف لها العامل تنشأ مما يزاولونه من الأعمال. فالمرض و إن كان مقدرا على كل انسان ، الا أن العامل أكثر تعرضا لأرزائه ، لما يعانيه من ارهاق العمل وضآلة الطعام وتفاهة اللباس وسوء المسكن . والشيخوخة أسرع إلى العامل منها الى سواه ، فان هذه السيئات التى تحف به فترهق جسمه وتضنى صحته ، تذهب بفتوته وتدنى كهولته قبل الأوان . أما البطالة فلابد أن تبسط ظلها القاتم على جزء ما من الطبقة العاملة فى كل بلد مهما يكن ثريا ، وفى كل وقت مهما يكن رخيا . ثم هى عارض قل أن ينجو منه عامل واحد مدى حياته مهما بلغ من المهارة والاجتهاد . وقد زادت الصناعة الحديثة على هذا كله أنواعا من الأذى تتعرض له جمهرة العمال : فآلات المصانع تمد حول العامل أسلحتها المرهفة وأسلاكها المكهربة ، كما أن كثيرا من مواد الصناعة يتلف الصحة ويسمم الجسم ، وبذلك تتعرض أبدان العمال للتلف أو الموت العاجل فضلا على ما يلم بها حينا بعد حين من الجراح والكسور .

كل هذه الأخطار البالغة والخطوب الفادحة تتعقب العامل فى جميع أطوار حياته ، فهل يصح أن يترك العامل هدفا لما لا يعصمه من بأسها عاصم ولا يدفع عنه عاديتها دافع ، حتى إذا وقعت عليه وتمكنت منه انتقل على حين غرة من حياة تحمل فيها ما تحمل من جهد وعناء ، و إرهاق فى سبيل كسرة ولباس ، إلى حياة لا يلقى فيها هو وزوجه وولده إلا الجوع القاتل والعرى الفاضح ؟ ؟ كلا ! فلو أغفلنا جانب العطف المفروض على الغنى والقوى نحو الفقير والضعيف ، لما أمكن أن نتجاهل أن الأمة لن تستطيع العمل المنظم والسعى المثمر إذا كانت طبقتها العاملة الغالبة قد حرمت كل ثقة بالمستقبل بل سلبت كل طمأنينة على اليوم الباكر . وهل يمكن أن تتسق وتنتظم حياة أمة يصرف سوادها حياتهم بين شقين ما أقساهما وأنكاهما : شق من العنت والعناء والحرمان ، وشق من القلق والضيق والاشفاق ؟

فليؤمن العامل إذاً مما يحفه من أخطار وما يترصده من خطوب . ولكن بماذا يؤمن على نفسه وأجره لا يفى عادة إلا بعيش الكفاف ؟ فليس عنده فائض يوفره و يدخره ليوم الحاجة ،